قوله لانهما متصلات بهما للمفصل اي لفصل الاداي اياه لانتفاعه فانه ما اورد عليه من بيع الحامل ونحو البقرة الحامل فانه يدخل حملها في البيع مع انه متصل للمفصل بان ذلك فضل الله تعالى وهذا المعنى متبادر وفي تركه التقييد به وايضا الام وما في بطنها جانس متصل فيدخل بالاعتبار الجزئية بخلاف الزرع ليس بجانس للارض فلا يمكن اعتبار الجزئية ليدخل بذكر الا انتهى فتح قوله لانه جزء الجارية اي حكما وحقيقة اما حكما فانه يعتق بعتق الام واما حقيقة فانه ينتفي بفداء الام وينتقل بانتقالها انتهى اتقاني قوله ولا فرق بين ما اذا كان للثمر الذي اخره يتصل بقوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا تسميته ولا الثمر في بيع الشجر الا بالشرط انتهى انظر الى الحكم الذي عند قوله وعكس الثمار في الحكم انتهى وكتب على قوله ولا فرق بينهما الى اخره ما نصه وقال في شرح الطحاوي قال بعض مشايخنا انما يجوز بيع الطلوع اذا كان الثمر بحال ينتفع به بوجه من الوجوه واذا كان لا ينتفع به بوجه من الوجوه فلا يجوز الآن هذا غرر شديد لان محمدا ذكر في كتاب الزكاة في باب العشر لو باع الثمار في اول ما تطلع وتركها باذن البائع حتى ادرك فالعشر على المشتري فاولم يكن الشراء جائزا حين طلع لما وجب العشر على المشتري الى هنا لفظ رواية شرح الطحاوي انتهى اتقاني قوله فلا يدخل اي انما لا يدخل قبل النبات وبعد التقوم اما اذا نبتت ولم يصر متقوما يدخل قبل وكذا البرد الغض انتهى بجتبى قوله لانه موزع فيها اي وهذا باتفاق المشايخ انتهى اتقاني قوله المجزوذ تجوز وايته بدالين مهملتين او معجمتين وكلاهما بمعنى وهو المقطوع والاول هو الاولى من حيث اللفظ لتناسب بينه وبين المحصود انتهى اتقاني وعكس الثمار في الحكم والعاري قال الولوالجي في فتاواه رجل استئجر ارضا او دارا لا يدخل الشرب والطريق الا بذكر الحقوق لانها من الحقوق فلا يدخلان الا بذكر الحقوق وكذا في الاقرار والوصية والصلح وغيره ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والصدقة الموقوفة وقال في المنتقى للمشتري ان يريد ويقول ظننت ان لي مفتحا الى الطريق الاعظم وفيها رجل باع دارا وكان لها طريق قد سدها فله ان يكسر ذلك ويفتح الطريق الاول وفي الظهيرية الثاني انتهى اتقاني رحمه الله قوله في المتن ومن باع نخلا قد ابر اصلاحها او ثمرها او حائطا قد بدا صلاحه او زرعا قد اشتد حصاده فالثمر للبائع الا ان يشترط المبتاع وهذا في الثمر ظاهر وفي الزرع لان الزرع لا يتناهى في العظم فيتناهى في القوة فيكون الاشتداد في حكم التناهي وفي الحائط لان الجذاذ يتأتى فيه وهو ظهور النضج وبدو الحلاوة والحلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا يشترط القطع انتهى فتح قوله في المتن في الحال لغضة في الحال ليس في خط الشارح قوله ولو اشتراها مطلقا هذا ان لم يبتناه عظم بدلالة قوله بعد ذلك وان تركها بعد ما تناهى عظمها انتهى اتقاني قوله لحصوله بجهة محظورة اي من اصل مملوك لغيره قوله وان تركها بعد ما تناهى عظمها لم يتصدق بشيء اي سواء كان الترك باذن البائع او بغير اذنه لانه لم يحصل الازدياد في عين المبيع لا كيلا ولا وزنا وانما تغير حال المبيع من حيث النضج انتهى اتقاني قوله فان الشمس الذي غلظ الشارح بان اسم انتهى قوله لان الاجارة فاسدة للجهالة الى اخره والفرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة الفاسدة ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا وليس كذلك الاجارة الفاسدة لان الفاسد قابل الوصول دون الاصل فلم يكن موجودا بالصلة فصح ان يكون متضمنا فاذا فسد المتضمن فسد المتضمن انتهى اتقاني قوله وكذا في الهادي يجذ ويطبخ قال الله رحمه واما ما يوجد من الزرع بعضه بعد وجود بعضه كالباذنجان والبطيخ والكراث ونحوها قال اصحابنا يجوز بيع سائر ينظر انتهى قوله والحاصل ان من فساد البيع انتهى اتقاني قوله ان يشترط الاصول اي ويستأجر الارض تكون مشغولة بملك الاجر انتهى فصول قوله كذا جاز البيع قال الكمال رحمه الله الا ان عدم الجواز فيما بعد هو مذهب ابي حنيفة في سائر بيع هبرة طعام كل قفيز بدرهم فانه افسد البيع بجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم في استئجار الارطال معلومة مما على الاشجار وان لم يفض الى المنازعة فالحاصل ان الجهالة مفضية الى المنازعة في الصحة من كون المبيع على حدود الشرع الا ترى ان المتابعين قد يتراضون على شرط لا يقتضيه العقد وعلى المبيع ما يجهله كقدوم الحاج ونحوه ولا يعتبر ذلك صحيحا واما ما قيل في توجيه المنع بعد المبيع لا يخلو الا تلك الارطال فبعيد اذ المشاهدة تفيد كون تلك الارطال تستغرق الكل او لا فلا يرضى المشتري بعينه بذلك الا استثنا انتهى بطلام الكمال رحمه الله قوله وروي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز اي وهو قول الطحاوي انتهى هداية قوله وهو قول الطحاوي اي وكذا الثنى في واحد انتهى فتح وكتب هنا على قوله وروي الحسن الى اخره ما نصه ومشى عليه صاحب المجتبى والنقاية ايضا انتهى قوله وكذا البستان وهو اي جذاذ ان استئجر الحمال الحمال للجواز لانه لا يجوز بيعه فكذا الاستئجار انتهى اتقاني قوله والظاهر ان الجواز اي اذا باع جزة جزة